

أصول وقواعد الإثبات المدني

وحجية التوقيع والكتابة الإلكترونية في الإثبات



السيد عبد الوهاب عرفه

المحامي لدى محكمة النقض
رئيس قسم المراجعة الفنية
بمكتب مطروح للشهر العقاري سابقاً

طبعة ٢٠٢٥



دار الأمل
للطباعة والنشر والتوزيع

أصول وتواعد الإثبات المدني

وحجية التوقيع والكتابة الإلكترونية في الإثبات
في ضوء قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤

وطرق الإثبات كدليل على صحته (الواقعة القانونية) مصدر الحق المدعى به التي قد تكون:

- (أ) تصرف قانوني ومثاله: (العقود، الوصية، الإقرار).
- (ب) أو واقعة مادية ومثاله: (الغش كعمل غير مشروع أو حيازة بوضع اليد المدة الطويلة للملكية أو عيوب الإدارة: (إكراه، غلط، تدليس).
- طرق الإثبات (سبعة): الكتابة، شهادة الشهود، القرائن وحجية الأمر المقضي فيه الإقرار، استجواب الخصوم، اليمين الحاسمة، المعاينة، الخبرة مطلقة: (كتابة، إقرار، يمين حاسمة، قوة الأمر المقضي فيه) مقيدة: (شهادة الشهود، القرائن)

السيد عبد الوهاب عرفة

المحامي لدى محكمة النقض

رئيس قسم المراجعة الفنية

بمكتب مطروح للشهر العقاري سابقاً

طبعة ٢٠٢٥ □

الناشر

دار الأهرام للإصدارات القانونية

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

الطبعة : ٢٠٢٥

رقم الإيداع : ٢٨٥٦٤-٢٠٢٣

الترقيم الدولي : ٩-٨-٨٥٥٤٩-٩٧٧-٩٧٨

الناشر : دار الأهرام للإصدارات القانونية

٦٦ ش قناة السويس - المنصورة

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

جميع الحقوق محفوظة للناشر

ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع

أو نقله على أي نحو أو بآية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية

أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدماتاً

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
٩	أهمية الإثبات
٩	تعريف الإثبات
٩	ما يجوز إثباته بكافة الطرق
١٠	— ما يستثنى من الإثبات بالكتابة
١٠	— ما لا يجوز إثباته قانوناً
١٢	المبادئ العامة في الإثبات
١٢	أولاً: محل الإثبات
١٣	واقعة قانونية تقسم إلى (وقائع مادية) تثبت بكافة الطرق و(تصرفات قانونية) إذا زادت عن ألف جنيه تثبت بالكتابة— أما (القاعدة القانونية) فلا محل لإثباتها إلا في أحوالٍ مستثناة (العرف— العادة الاتفاقية— القانون الأجنبي)
٢٠	ما يشترط في الواقعة القانونية محل الإثبات
٢٠	(محل النزاع— محددة— متعلقة بالحق— منتجة في الإثبات— جائزة القبول)
٢١	ثانياً: عبء الإثبات وأمثلة والقاعدة في توزيعه:
٢٥	بالنسبة للحق الشخصي براءة الذمة وعلى المدعي إثبات العكس، بالنسبة للحق العيني احترام الوضع الظاهر وعلى المدعي العكس إثبات دعواه، قرائن قانونية كالوفاء بالأقساط السابقة (م ٥٧٨ مدني) وعلى المدعي إثبات دعواه
٣٠	ثالثاً: الحق في الإثبات:

٣٣	لا يجوز إلزام شخص بتقديم دليل ضد نفسه
٣٤	لا يجوز للشخص اصطناع دليل لنفسه
٣٧	رابعاً: مبدأ حياد القاضي وسلطته في تقدير الأدلة
٤١	خامساً: عدم جواز الاتفاق على تعديل القواعد المتعلقة بالنظام العام
٤١	سادساً: مبدأ المواجهة بين الخصوم
٤٣	سابعاً: إلزام الخصم بتقديم دليل تحت يده منتج في الدعوى
٤٦	طرق الإثبات سبعة:
٤٦	(كتابة، شهادة الشهود، القرائن وحجية الأمر المقضي، الإقرار، واستجواب الخصوم، اليمين، المعاينة، الخبرة)
٤٨	الكتابة
٥٨	مبدأ الثبوت بالكتابة
٦٠	محركات تعد مبدأ ثبوت بالكتابة
٦١	محركات لا تعد مبدأ ثبوت بالكتابة
٦٣	الغش كسبب للإثبات بكافة الطرق
٦٧	المحرر الرسمي (١٠ - ١٣ إثبات)
٦٧	شروط إثبات المحرر الرسمي
٦٧	١- صدوره من موظف عام
٦٨	٢- صدوره منه في حدود سلطته
٦٨	٣- أن يراعى في تحريره القواعد القانونية
٦٨	وجزاء تخلفها (البطلان)
٦٨	حجية المحرر الرسمي في الإثبات (م ١١)
٦٨	حجية صورة المحرر الرسمي

٧٠	أحكام النقض
٧١	أولاً: حالة وجود أصل الورقة الرسمية
٧١	ثانياً: حالة عدم وجود أصل الورقة الرسمية
٧٢	أحكام النقض في المحررات الرسمية
٧٣	الطعن بالتزوير في المحرر الرسمي (م ٤٩ إثبات)
٧٦	المحررات العرفية
٧٦	شروط المحرر العرفي
٧٦	(١) وجود كتابة
٧٦	(٢) التوقيع
٧٧	أحكام النقض
٧٩	التوقيع على بياض
٨٠	حجية المحرر العرفي في الإثبات (موقعه، بياناته، تاريخه)
٨٤	مناقشة موضوع المحرر
٨٤	الدفع بالإنكار
٩١	الدفع بالجهالة
٩٥	طرق إثبات التاريخ وأحوال اشتراطه وأحكام النقض
١١٧	أحكام النقض في حجية (الورقة العرفية)
١١٠	حجية صورة الورقة العرفية:
١٢٩	الفاكس
١٣٠	التلكس
١٣٠	الميكروفيلم
١٣٢	جريمة التزوير في محرر عرفي

١٣٤	١- إلزام الخصم بتقديم مستند تحت يده (م ٢٠ إثبات)
١٣٦	٢- حالاته
١٣٦	شروطه
١٤١	دعوى صحة التوقيع
١٤١	تعريفها
١٤١	١- تقوم مقام إثبات التاريخ
١٤١	٢- لا يجوز فيها التدخل الهجومي
١٤٢	٣- لا يتطرق القاضي لصحة التصرف المدون بالسند
١٤٢	٤- يجب تقديم أصل العقد العرفي فيها
١٤٢	٥- مصروفات الدعوى يلزم بها المدعي
١٤٣	٦- س- هل يجوز للمشتري طلب إلزام البائع بالتسليم للشقة مشتراه
١٤٣	س- هل صدور حكم بصحة التوقيع مانع من رفع دعوى بالصورية
١٤٣	س- هل يجوز الحكم بصحة توقيع عقد عرفي رفعت بشأنه دعوى صحة تعاقد قضى برفضها
١٤٤	س- هل صدور حكم بصحة التوقيع مانع من نظر صحة التعاقد
١٤٤	أحكام النقض في صحة التوقيع
١٥٠	إجراءات تحقيق الخطوط
١٥٠	أولاً: المضاهاة
١٥١	ثانياً: شهادة الشهود
١٥٢	حالة الطعن بالتزوير
١٥٢	أحكام النقض
١٥٤	صيغة تقرير بالإدعاء بالتزوير

١٥٥	صيغة إعلان شواهد التزوير
١٥٨	الطعن والدفع بالصورية
١٥٨	أثر الصورية المطلقة للعقد
١٥٩	إثبات الصورية
١٥٩	بالنسبة للعاقدين
١٦٠	بالنسبة للخلف العام
١٦٢	بالنسبة للغير (مشتري، شفيع، دائن)
١٦٥	شروط الطعن بالصورية
١٦٧	شهادة الشهود (البينة) (م ٦٠ إثبات)
١٦٧	- تعريفها
١٦٨	- الأصل في إثبات التصرفات القانونية (الكتابة) والاستثناء جواز الإثبات (بشهادة الشهود)
١٦٨	- حالات الإثبات بشهادة الشهود (خمسة)
١٦٩	- سلطة القاضي في طلبات الإثبات (جوازية)
١٧٠	أولاً: الوقائع المادية
١٧١	ثانياً: التصرفات التجارية
١٧١	شروطها
١٧١	ثالثاً: التصرفات القانونية التجارية التي لا تجاوز ألف جنيه
١٧١	مبدأ الثبوت بالكتابة
١٧١	١- شروطه
١٧٥	المانع الأدبي والمادي
١٧٥	٢- أحكام النقض فيه

١٧٦	فقد السند الكتابي بسبب أجنبي
١٧٦	٣- شروطه
١٧٨	الغش والاحتيال على القانون
١٨٨	٤- - شروط إجابة طلب سماع الشهود
١٨٩	- إجراءات التحقيق وسماع الشهود
١٩٠	- موانع الشهادة
١٩١	- دعوى التحقيق الأصلية
١٩١	- تقدير أقوال الشهود
١٩٥	- أثر تخلف الخصم عن إحضار شاهده
١٩٦	- ما يشترط لصحة الشهادة
١٩٨	- ما يشترط في الشاهد
٢٠٠	- خصائص الشهادة
٢٠١	- أحكام النقض في الشهادة
٢١٥	القرائن القضائية (م ١٠٠ إثبات)
٢١٥	- تعريفها
٢١٥	- ما تجوز فيه القرائن القضائية
٢١٥	القرائن القانونية (م ٩٩ إثبات)
٢١٥	- أنواع القرائن القانونية
٢١٥	قاطعة متعلقة بالنظام العام
٢١٦	أ) قاطعة غير متعلقة بالنظام العام
٢١٦	ب) بسيطة (غير قاطعة وغير متعلقة بالنظام العام)
٢١٦	ج) أحكام النقض

٢٢٢	القرينة القضائية
٢٢٢	تعريفها
٢٢٢	عناصرها (أ) مادي
٢٢٢	(ب) معنوي
٢٢٢	سلطة القاضي في التقدير
٢٢٢	قاعدة عدم جواز الإثبات بالقرائن القضائية
٢٢٣	أحكام النقض
٢٢٤	حجية القرينة القضائية
٢٢٥	الإقرار القضائي
٢٣٣	حجية الإقرار القضائي
٢٣٤	الإقرار غير القضائي (م ١٠٣ إثبات)
٢٣٥	- تعريفه
٢٣٦	- شروطه
٢٣٨	أوجه الشبه والخلاف بين الإقرار والشهادة
٢٣٩	ما يعد من قبيل الإقرار الملزم
٢٤٠	قوة الأمر المقضي (م ١٠١ إثبات) وتعلقها بالنظام العام
٢٤٠	معناه
٢٤١	الفرق بين الحجية وقوة الأمر المقضي
٢٤٢	أثر ثبوت قوة الأمر المقضي للحكم
٢٤٤	شروط ثبوت حجية الأمر المقضي
٢٤٥	شروط حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني
٢٤٦	أجزاء الحكم التي تثبت لها الحجية

٢٤٧	شروط الدفع بقوة الأمر المقضي
٢٥٠	الوقف التعليقي
٢٥٠	متى يبلغ الحكم النهائي الجائز لقوة الأمر المقضي
٢٥٠	هل يجوز التنازل عن الحكم النهائي
٢٥١	حجية الأحكام المدنية نسبية
٢٥١	الحجية المؤقتة
٢٥٤	أحكام النقض في قوة الأمر المقضي فيه
٢٦٢	اليمين الحاسمة
٢٦٢	تعريفها
٢٦٣	متى يلجأ إليها
٢٦٥	أنواعها
٢٦٥	ما يشترط في الخالف والموجه
٢٦٦	شروط قبول توجيه اليمين وردها
٢٦٩	أحوال رفض توجيه اليمين الحاسمة
٢٧١	إجراءات أدائها
٢٧١	آثار توجيهها
٢٧٣	حجية اليمين
٢٧٤	النتائج المترتبة على حلفها كذباً
٢٧٤	أحكام النقض في اليمين الحاسمة
٢٧٧	الخبرة
٢٧٧	تعريفها
٢٧٩	إجراءات ندب الخبير

٢٨٠	دفع الأمانة أو عدم دفعها
٢٨١	رد الخبر
٢٨٢	مهمة الخبر
٢٨٦	أحوال جواز ندب خبر
٢٨٦	أحوال عدم جواز ندب خبر
٢٨٧	أحكام النقض
٢٩٠	رأي الخبر غير ملزم للمحكمة
٣٢٠	- أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبر
٣٢١	الاستجواب
٣٢١	تعريفه
٣٢٣	إجراءاته
٣٢٣	حجيته
٣٢٤	 وإثبات الحالة
٣٣١	متفرقات في المرافعات
٣٣٧	مراجع الكتاب
٣٣٨	كتبٌ صدرت للمؤلف
٣٤٠	فهرس الكتاب